

قياس تكلفة التدهور البيئي لتربة الأراضى المستصلحة في مصر مع التركيز على محافظة الأسماعيلية

- - - - -
- - - - -
- - - - -

قياس تكلفة التدهور البيئي لتربة الأراضى المستصلحة في مصر مع التركيز على محافظة الأسماعيلية

:

التوقيع

اللجنة:

- أ.د/ مصطفى جلال مصطفى

٢- أ.د/ محمد السيد الننة

٣- أ.د/ محمد عبد العزيز خليفة

٤- أ.د/ هشام إبراهيم القصاص

٥- أ.د/ عمرو حسين عبد البر

قياس تكلفة التدهور البيئي لتربة الأراضي المستصلحة في مصر مع التركيز على محافظة الأسماعيلية

تحت إشراف:

١- أ.د/مصطفى جلال مصطفى

٢- أ.د/هشام إبراهيم القصاص

٣- أ.د/عمرو حسين عبد البر

/ /

/ /

/ /

()

"

()

"()

:/

/

-

/

-

/

-

/

.

.

.

المستخلص

تمثل تربة الأراضى المستصلحة كجزء من عملية الإنتاج الزراعى، أحد العلاقات المتداخلة بين البشر والبيئة. حيث تأخذ عملية الإنتاج الزراعى من البيئة و تعطينا المنتجات الزراعية ولكن تعطيها أيضا المشاكل البيئية مثل تدهور التربة وإنخفاض إنتاجيتها. وقد إهتم العلماء و الباحثون بمحاولات تقدير قيم للتدهور البيئى. ولكنها تظل عملية صعبة و معقدة أذ يصعب تحديد بعض العوامل البيئية فى صورة كمية. و يمثل التدهور البيئى للتربة فى مصر جزء من التدهور البيئى و الذى يمثل عبئاً على الإقتصاد القومى سواء فى صورة تكلفة التدهور، أو تكلفة لمنع التدهور، وبالرغم من ذلك لا يتم تضمين تلك التكاليف فى الحسابات القومية ؛ و التى تقوم على احتساب التكاليف الحدية النقدية الخاصة بكل من المستهلك و المنتج ، وذلك بسبب صعوبة قياس تكلفة التدهور البيئى نظراً لعدم وجود معايير ثابتة لتقدير تلك التكاليف البيئية.

وبناءً عليه فإن الهدف الرئيسى للبحث هو محاولة إيجاد قياس نقدى لتكلفة التدهور البيئى للتربة فى مصر بإستخدام تربة الأراضى المستصلحة كمحافظة الإسماعيلية كعينة لتطبيق الدراسة لإيضاح أثر تلك التكلفة على الناتج المحلى الإجمالى وبالتالى على الإقتصاد القومى ومعدلات النمو والتنمية وقد أثبت البحث وجود علاقة جوهرية بين التدهور البيئى لتربة الأراضى المستصلحة و بعض العوامل المباشرة، مثل التغدق و التملح، وغير المباشرة مثل، تكلفة العمالة وأسعار المدخلات والمخرجات ودخول المزارعين. وكذلك وجود علاقة جوهرية بين التدهور البيئى للتربة فى الأراضى المستصلحة وتدهور الإنتاجية بالإضافة إلى وجود علاقة جوهرية بين التدهور البيئى لتربة الأراضى المستصلحة فى مصر والحسابات القومية حيث قام الباحث بتقدير قيم نقدية لتدهور البيئى لتربة الأراضى المستصلحة فى محافظة الأسمايلية ثم إستخدامها عن طريق إيجاد قيم نقدية للتدهور البيئى لتربة الأراضى المستصلحة بإستخدام طريقة التدهور فى الإنتاجية ومقارنتها كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ووجد أنها تساوى ما يعادل ٤،٩% من إجمالى إنتاج القطاع الزراعى لجمهورية مصر العربية عن عام ٢٠١٠-٢٠١١. أو ما يعادل حوالى ٠،٧% من الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق حسب تقديرات عام (٢٠١٠-٢٠١١).

الملخص

تمثل الأراضي المستصلحة والبالغة حوالى ١,٨ مليون فدان بمساحة محصولية حوالى ٣,٠٦ مليون فدان الأمل فى الخروج من الوادى الضيق وتعويض الأراضي التى تفقدها سنوياً بمعدل حوالى ٣٠ ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية فى الدلتا ووادى النيل والمصنفة من الدرجة الأولى والثانية والثالثة. ويمثل التدهور البيئى للتربة فى مصر جزء من التدهور البيئى و الذى يمثل عبئاً على الإقتصاد القومى سواء فى صورة تكلفة التدهور، أو تكلفة لمنع التدهور، و لا يتم تضمين تلك التكاليف فى الحسابات القومية ؛ والتى تقوم على احتساب التكاليف الحدية النقدية الخاصة بكل من المستهلك والمنتج ، وذلك بسبب صعوبة قياس تكلفة التدهور البيئى نظراً لعدم وجود معايير ثابتة لتقدير تلك التكاليف البيئية. و من ثم يتبادر إلى ذهن الباحث سؤال جوهري هو؛ كيف يتم قياس تكلفة التدهور البيئى لتربة الأراضي المستصلحة فى مصر مع التركيز على محافظة الإسماعيلية؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة أسئلة فرعية منها:

- ١ - هل توجد تكلفة للتدهور البيئى للتربة فى الأراضي المستصلحة ؟
 - ٢ - كيف يمكن قياس تكلفة التدهور البيئى للتربة ؟
 - ٣ - هل هناك أختلاف فى درجة و نوعية ومسببات التدهور البيئى للتربة من منطقة لأخرى فى الأراضي المستصلحة ؟
 - ٤ - هل يؤثر التدهور البيئى للتربة على الإقتصاد الكلى و الحسابات القومية ؟
 - ٥ - هل يؤدى التدهور البيئى للتربة إلى مزيد من التدهور البيئى للتربة ؟
- الهدف الرئيسى للبحث هو محاولة إيجاد قياس نقدى لتكلفة التدهور البيئى للتربة فى مصر باستخدام محافظة الإسماعيلية كعينة لتطبيق الدراسة لإيضاح أثر تلك التكلفة على الناتج المحلى الإجمالى GDP وبالتالى على الإقتصاد القومى ومعدلات النمو والتنمية. ويتحقق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:
- ١ - أثبات تواجد التدهور البيئى للتربة والأسباب الرئيسية ، المباشرة و غير المباشرة لذلك التدهور.
 - ٢ - إيجاد تقدير كمى للتدهور البيئى للتربة.
 - ٣ - إيجاد تقدير نقدى للتدهور البيئى للتربة.
 - ٤ - إظهار درجة تأثير التدهور البيئى للتربة على الحسابات القومية فى صورة نسبة من الناتج المحلى الإجمالى.
 - ٥ - أظهار العلاقة بين التدهور البيئى للتربة و المتغيرات الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية وديناميكية التدهور.

تعود أهمية محاولة القياس النقدي للتدهور البيئي للتربة الزراعية في الأراضي المستصلحة إلى العديد من النقاط:

- إهتمت الحكومة المصرية اهتماماً بالغاً باستصلاح الأراضي متمثلاً في إنشاء هيئة تعميم الصحارى والتي تقوم باستصلاح الأراضي وتزويدها بالبنية الأساسية من محطات رفع وترع ومحطات صرف ومصارف وطرق وتزويدها بالكهرباء مما يؤدي ، بالإضافة إلى مجهودات القطاع الخاص والأفراد ، إلى إضافة أراضى جديدة للقطاع الزراعى والذي يساهم بحوالى ١٦١ بليون جنية مصرى أو ما يمثل ١٤% من الناتج المحلى الإجمالى GDP والبالغ حوالى ١١٥٠ بليون جنية مصرى بأسعار السوق عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ ويعمل به حوالى ٢٨% من قوة العمالة فى مصر ويشكل الإنتاج المحقق من الأراضي المستصلحة عام ٢٠٠٩ حوالى ٣٥% من إجمالى إنتاج المساحة الكلية. ولذلك فإن التدهور البيئى للتربة يمثل ضربة موجعة لهذه الطموحات والآمال ويصبح جديراً بالاهتمام والتحليل والدراسة .

- يتم حساب الناتج المحلى الإجمالى على أساس التكلفة الحدية الخاصة لكل من المستهلك والمنتج (CMC and PMC) ولا يتم حساب أو تضمين التكاليف الخارجية External Costs والمتضمنة التكاليف البيئية أو تكاليف التدهور البيئى) مما يؤدي إلى إعطاء وزن أكبر للناتج المحلى الإجمالى وخطأ فى حسابات الدخل القومى وفى تقديرات الاقتصاد الكلى عموماً مما يتطلب القيام الدراسات والإبحاث اللازمة لمحاولة إيجاد تقديرات لتلك التكاليف الخارجية عموماً و البيئية منها خصوصاً.

قام هذا البحث على محاولة تقدير التكلفة الناتجة عن التدهور البيئى للتربة و أثارها على الناتج المحلى الأجمالى و ذلك من خلال أستمارة الأستقصاء التى تم توزيعها على العينة العمدية الممثلة فى أصحاب ١٧٨ مزرعة بمنطقة البحث بالأراضى المستصلحة بمحافظة الإسماعيلية ، ثم تجميع بيانات أستمارة الأستقصاء و تحليلها و دراسة علاقات الارتباط بين التدهور البيئى للتربة و الأسباب المسببة له والأثار الناتجة عنه وذلك من خلال تحليل التباين المتعدد ومعاملات التحديد و الارتباط المتعدد و معامل التوافق و توزيع كا^٢ . كما تم الإعتماد على بعض البيانات الأولية المنشورة عن الناتج المحلى الإجمالى و الأراضي المستصلحة على مستوى الجمهورية وقد تم التركيز على محافظة الإسماعيلية لتطبيق الدراسة الميدانية الخاصة بالبحث حيث تبلغ مساحة محافظة الإسماعيلية حوالى ٥٠٦٦ كم^٢ المنزرع منها حوالى ٣٥٨،٥٣١ ألف فدان منها حوالى ١٢٠ ألف فدان أرضى مستصلحة بنسبة حوالى ٣٣،٥% من الأراضي المنزرعة بالمحافظة تحتل بها المركز الثالث من حيث حجم الأراضي المستصلحة بعد البحيرة و مرسى مطروح وتبلغ المساحة المحصولية بها حوالى ١٩٢ ألف فدان أى أن نسبة الأراضي المنزرعة الفعلية هي ١،٦ مرة مقارنة بـ ١،٨ لعمومى الجمهورية ويصل عدد السكان إلى حوالى ٩٤٣ ألف نسمة يعمل حوالى ٢٧% منهم السكان بالزراعة مقارنة ٢٨،٢% لعمومى الجمهورية وانها تعاني من مشاكل التدهور البيئى للتربة عموماً بما فيها الأراضي المستصلحة مثل مشاكل التملح والتصحر وزحف العمران وتدهور الإنتاجية .

إتبع الباحث كل من ؛ الدراسة النظرية ، والدراسة العملية من أجل تحقيق أهداف البحث و إختبار فروضه فقد إعتد الباحث فى الدراسة النظرية على المنهج الإستقرائى و الإستنباطى و الذى يقوم على تجميع وتحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للبحث وذلك عن طريق إتباع المصدر التاريخى (غير المباشر) وقد إستعان الباحث بالبيانات الإحصائية و المعلومات المطبوعة والمنشورة المحلية و الأجنبية من أجل بلورة إطار فكرى لأمكانية قياس تكلفة التدهور البيئى لتربة الأراضى المستصلحة فى مصر مع التركيز على بيانات محافظة الأسماعيلية بالإضافة إلى تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها .

وفى الدراسة العملية، إتبع الباحث المصدر الميدانى (المباشر) عن طريق إستخدام طريقة المقابلات الشخصية مع كل من؛ السادة المسؤولين عن المديرية الإحصائية الزراعية ومديرية الرى والجمعيات الزراعية بمحافظه الأسماعيلية. وطريقة الملاحظة بالقيام بزيارات ميدانية للعديد من المناطق المتدهورة وتدوين الملاحظات الخاصة بها. وكذلك الأستمارة الإحصائية (صحيفة الإستبيان Questionnaire) حيث قام الباحث بالأستفادة من أهداف الدراسة و تساؤلاتها ،و النظريات المستخدمة فى هذا البحث و الدراسات السابقة فى تحديد الوحدات الرئيسية التى عالجتها أستمارة الإستبيان وذلك لتحقيق أهداف البحث.

أهم نتائج هذا البحث :

١- بينت الدراسة العملية ،من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية، وجود علاقة جوهريّة بين التدهور البيئى للتربة و كل من؛التغذوق و التملح كأهم الأسباب المباشرة، واليد العاملة (عدد وخبرة) وأسعار المدخلات والمخرجات ودخول المزارعين، كأهم الأسباب غير المباشرة حيث أن أكد تحليل التباين المتعدد أن علاقة الانحدار جوهريّة وغير راجعة للصدفة بين نسبة التدهور البيئى للتربة ونسبة الأراضى المتغدقة بالعينة لكل شريحة و نسبة الأراضى المتملحة بالعينة لكل شريحة و نسبة الأراضى المتغدقة والمتملحة فى نفس الوقت لكل شريحة واليد العاملة (عدد وخبرة) وأسعار المدخلات والمخرجات ودخول المزارعين .

٢- بينت الدراسة العملية وجود علاقة جوهريّة بين التدهور البيئى للتربة فى الأراضى المستصلحة وتدهور الإنتاجية من خلال أختبار معامل التوافق ومقياس²□.

٣ - بينت الدراسة العملية وجود علاقة جوهريّة بين تدهور الإنتاجية والحسابات القومية بأستخدام بيانات التدهور فى الإنتاجية الخاصة بالعينة وكذلك الخاصة بالبيانات المصدرة بواسطة محافظة الأسماعيلية.

٤- بينت الدراسة العملية أن التدهور البيئى للتربة يؤدى إلى مزيد من التدهور البيئى للتربة حيث يؤدى التدهور البيئى للتربة إلى تناقص الدخول لدى المزارعين بالتزامن مع الثبات النسبى لأسعار المنتجات الزراعية والارتفاع المستمر لأسعار المدخلات مما يؤدى إلى أنصراف المزارعين عن إتخاذ التدابير اللازمة لصيانة التربة والمحافظة عليها وبالتالى إلى زيادة تدهورها.

٥- وضع الباحث مشروع مقترح لبيان الآثار البيئية و الإقتصادية و الإجتماعية لمعالجة التدهور البيئي للتربة باستخدام نتائج البحث الميدانى وتطبيق أسلوب التكلفة والعائد مع تطبيق مدى زمنى ٢٠ سنة و معدل خصم ١٠ %.

٦ - وجد أن أهم أسباب التدهور البيئي للتربة بعد التغدق و التملح هي:

- عجز بعض أصحاب المزارع عن إستكمال زراعتها وصيانتها بسبب التكاليف العالية والعائد المتواضع فهجروها مما تسبب فى تصحرها .
- تطبيق نظم الزراعة الخاصة بالمناطق القديمة الطينية و التى لاتصلح للأراضى المستصلحة ذات التربة الرملية و الطفلية الأقل خصوبة و التى لا يتوافر لها أنظمة صرف مناسبة.
- بعد معظم هذه الأراضى عن التجمعات السكنية مما يرفع من تكلفة العمالة و الصيانة و الخدمات.
- تحكم الشركات و تجار الجملة فى أسعار المحاصيل الزراعية لغير صالح المزارعين.
- غارات بعض البدو و الخارجين عن القانون على تلك المزارع و فرض الأتاوات على أصحابها.

٧- تمكن الباحث من التوصل إلى تقدير نقدى لتكلفة التدهور البيئي لتربة الأراضى المستصلحة بمحافظة الأسمايلية باستخدام بيانات العينة بمتوسط ٢٩٦٩ جنية مصرى للفدان باستخدام طريقة التدهور فى الإنتاجية لأراضى العينة. و ٢٢٢٥ جنية مصرى باستخدام البيانات الصادرة عن قطاع الزراعة بمحافظة الأسمايلية. و متوسط ٢٦٥٨ جنية مصرى للفدان باستخدام طريقة تثمين قيمة الأراضى. و يجب هنا مراعاة أن هذه التقديرات تحتاج إلى مزيد من الأبحاث و الدراسات العملية و الميدانية نظرا للتداخل الشديد للعناصر المسببة لتدهور التربة وصعوبة فصلها وتحليلها بصورة منفصلة لكل عنصر مؤثر على حدة.

٨- باستخدام التقديرات السابقة كمؤشرات، تصبح القيمة النقدية المقدرة لتكلفة التدهور البيئي لتربة ٥٠٩٨ فدان مساحة أراضى العينة هي حوالى ١٥،١٣٦ مليون جنية مصرى. وتبلغ حوالى ٣٥٦ مليون جنية مصرى لمساحة ١٢٠ ألف فدان الأراضى المستصلحة بمحافظة الأسمايلية أى حوالى ٠،٢٢ % من إجمالى نصيب الإنتاج الزراعى من الناتج المحلى الأجمالى لعام ٢٠١٠-٢٠١١. وتبلغ حوالى ٧،٩ بليون جنية مصرى لمساحة حوالى ١،٨ مليون فدان حجم الأراضى المستصلحة فى جمهورية مصر العربية أو ما يعادل ٤،٩ % من إجمالى إنتاج القطاع الزراعى لجمهورية مصر العربية و البالغ ١٦١ بليون جنية مصرى عن عام ٢٠١٠. و تساوى ٠،٧ % من إجمالى الناتج المحلى الأجمالى البالغ ١١٥٠ بليون جنية مصرى لعام ٢٠١٠ .

أهم توصيات البحث:

أهمية تدخل الدولة بالقيام ببرامج على المستوى القومى لمكافحة التدهور البيئى للتربة:

أولا : على المدى القصير مثل:

- توزيع المواد المساعدة على تحسين التربة مثل الجبس الزراعى على المزارعين مجانا أو بأسعار مخفضة.
- التوسع فى تطهير الترع القائمة ومراقبة إلقاء المخلفات بها وتلويثها .
- القيام بحملات لنشر البرامج الإرشادية للدورات الزراعية السليمة الخاصة بالأراضى المستصلحة وتوعية المزارعين بأهميتها الإقتصادية لهم.
- تشجيع المزارعين على إتباع وسائل الري المطورة وتوعيتهم بأهمية تقنين استخدام مياه الري.
- التفاعل مع المزارعين للتوعية بأهمية الوقاية من التدهور البيئى للتربة وإدخالهم ومشاركتهم فى البرامج والطرق المتبعة للحفاظ على التربة ووسائل العلاج وأعتبرهم جزء أصيل فى أي برنامج لأنهم المتلقى النهائى للمنافع والأضرار و لضمان التجاوب مع تلك البرامج وجدية تطبيقها والرقابة المجتمعية عليها.
- تجريم زراعة المحاصيل غير المناسبة للتربة مثل زراعة الأرز فى الأراضى المستصلحة ومراقبة ذلك بمنتهى الصرامة لأن العائد المغرى يفتح أبواب التحايل.
- تقنين وترشيد استخدام المبيدات و الأسمدة الكيماوية والتحول لاستخدام الأسمدة ذات المصادر الطبيعية مثل الكومبوست من المخلفات الزراعية.
- تشجيع ودعم تشكيل جمعيات تعاونية زراعية من المزارعين انفسهم للمناطق المستصلحة خارج الزمام لمساعدة المزارعين وأصحاب الأراضى على الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة مثل الشراء مباشرة من المصانع والمستوردين وكذلك معاونتهم على الوصول إلى المستهلكين والأسواق الرئيسية مباشرة لتسويق محاصيلهم بأسعار و شروط أفضل .
- توفير دعم فنى حقيقى للمزارعين لتوعيتهم بالطرق الزراعية والمحاصيل المناسبة لنوعية التربة الخاصة بمزارعهم وذلك عن طريق القيام المتخصصين بحملات لتحليل نوعيات الأراضى والمياه وأنسب المحاصيل لتلك النوعيات.
- تأمين كميات مناسبة من الوقود اللازم للمعدات الزراعية وسيارات النقل وبأسعار مدعمة.
- زيادة التواجد الأمنى بتلك المناطق.

ثانيا : على المدى الطويل مثل:

- القيام بمشاريع قومية لتحسين التربة فى الأراضى المستصلحة.
- شق الترع و المصارف بالأراضى المستصلحة .
- قيام المراكز البحثية بأستنباط أصناف ملائمة لتلك الأراضى من حيث تحمل الملوحة والإنتاجية المرتفعة وأحتياجات مائية أقل.
- القيام بالدراسات اللازمة لمحاولة وضع أطر ووسائل ومفاهيم لتسهيل تقدير قيم للتدهور البيئى و تضمينها فى الحسابات القومية.
- تبطين الترع والمصارف لمنع تسرب المياه الملوثة لباطن الأرض وأختلاطها بالمياه الجوفية.
- تدريب المزارعين على تصنيع الأسمدة الحيوية من مخلفات المزارع.
- تمهيد وشق الطرق وأنشاء الكبارى لتسهيل وتقليل تكلفة نقل المدخلات والمحاصيل.
- تعزيز المعديات لمنع تكدس السيارات الخاصة بنقل المستلزمات الزراعية على ضفتى القناة .

فهرس محتويات البحث

رقم
الصفحة

الموضوعات

١	الفصل الأول : الإطار العام للبحث
٢	١/١ : مقدمة.
٣	٢/١ : مشكلة البحث.
٣	٣/١ : هدف البحث.
٤	٤/١ : أهمية البحث.
٥	٥/١ : حدود البحث.
٦	٦/١ : منهج البحث.
٦	٧/١ : الدراسات السابقة.
١٩	٨/١ : متغيرات و فروض البحث.
٢٠	٩/١ : المصطلحات المستخدمة فى البحث.
	الفصل الثانى: المداخل البيئية و الإقتصادية والتشريعية
٣٣	للتدهور البيئى للتربة
	المبحث الأول: المدخل البيئى والفزيائى وعلاقتة
٣٥	بالتدهور البيئى
٣٥	١/١/٢ : مقدمة.
٣٦	٢/١/٢ : النظام الأيكولوجى.
٣٧	٣/١/٢ : البيئة والاستدامة.
٤٠	٤/١/٢ : بيئة التربة.
٤٣	٥/١/٢ : أنواع تدهور التربة ومظاهره وكيفية علاجة.
٤٥	٦/١/٢ : أهم أسباب تدهور التربة – التصحر.

- ٥٢ : ٧/١/٢ : الآثار الاقتصادية للتصحر.
- ٥٣ : ٨/١/٢ : الآثار البيئية للتصحر.
- ٥٣ : ٩/١/٢ : أسباب تدهور تربة الأراضى المستصلحة فى مصر.
- المبحث الثانى : المدخل الإقتصادى للدراسة وعلاقتة بالتدهور
البيئى
- ٦٠ : ١/٢/٢ : مقدمة.
- ٦١ : ٢/٢/٢ : العقيدة الإقتصادية للزراعة فى مصر.
- ٦٢ : ٣/٢/٢ : التداخل بين الاقتصاد والبيئة وعلم الإقتصاد البيئى.
- ٦٣ : ٤/٢/٢ : علم الإقتصاد البيئى.
- ٦٥ : ٥/٢/٢ : الإقتصاد البيئى و التقييم.
- ٦٨ : ٦/٢/٢ : إقتصاد الرفاهية.
- ٦٨ : ٧/٢/٢ : التكلفة و العائد الإجتماعيان و توازن السوق.
- ٧٠ : ٨/٢/٢ : إستخدام طريقة التغير فى الإنتاجية كمدخل لتقدير قيمة
للتدهور البيئى للتربة.
- المبحث الثالث : المدخل القانونى و التشريعى لمشكلة
التدهور البيئى
- ٧٧ : ١/٣/٢ : مقدمة.
- ٧٧ : ٢/٣/٢ : القانون و البيئة.
- ٧٨ : ٣/٣/٢ : بعض القوانين و التشريعات البيئية الهامة.
- ٨٤ : ٤/٣/٢ : بعض الاتفاقيات البيئية الدولية الهامة.
- ٨٦ : الفصل الثالث : الدراسة الميدانية
- ٨٨ : المبحث الأول : مجتمع و عينة البحث
- ٨٨ : ١/١/٣ : مقدمة.
- ٨٩ : ٢/١/٣ : مجتمع الدراسة.